

## بحسب استبيان "الخليج للتمويل"

# توقعات حذرة حيال النمو بين أوساط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات خلال الربع الأول من 2016

- التحصيل، الدفعات المستحقة، والقدرة على الحصول على التمويل شكلت أبرز القضايا التي ركز عليها الاستبيان

أعلنت "شركة الخليج للتمويل"، الرائدة في مجال تمويل الأعمال وتوفير الحلول التمويلية للمؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، اليوم عن نتائج استبيان "نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات" للربع الأول من عام 2016.

وفيما يلي أبرز المؤشرات التي كشف عنها التقرير:

- واحدة من كل أربع مؤسسات شملها الاستبيان (23%) لا تزال تعاني من تراجع في قدرتها على تحصيل دفعاتها المستحقة، بانخفاض طفيف مقارنة مع 29% في الربع الرابع من عام 2015.
- انتعاش في قدرة الشركات على الحصول على التمويل، حيث أشارت 48% من المؤسسات التي شملها الاستبيان أنها شهدت تحسناً على هذا الصعيد، لكنه يبقى أقل بكثير عما كان عليه في الربعين الأول والثاني من عام 2015، حيث كان التمويل متاحاً بسهولة أكثر.
- شهدت 62% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعاً في المبيعات، مقارنة مع 49% سابقاً، في حين عاد التفاؤل الحذر إلى قطاعي المستهلكين والشركات في دولة الإمارات.
- 41% من المؤسسات التي شملها الاستبيان زادت عدد موظفيها في الربع الأول، بينما أشارت 58% منها إلى عدم حدوث أي تغيير. والأهم من ذلك هو أن 82% من المؤسسات

- تتوقع أن تحافظ على عدد الموظفين ذاته في الربع الثاني، بينما ستسعى 16% من المؤسسات فقط إلى تعيين موظفين جدد، وهو الرقم الأدنى منذ أكثر من عام.
- تراجع التوقعات السلبية حيال النمو والمبيعات مع تحول نظرة المؤسسات إلى الاتجاه الإيجابي الحذر، حيث أشارت 78% و 53% على التوالي إلى تفاؤلها وتوقعاتها بارتفاع المبيعات في الربع القادم.
  - أفادت حوالي نصف المؤسسات التي شملها الاستبيان إلى أنها ستستثمر في أعمالها في الربع المقبل.

وفي معرض تعليقه على نتائج الاستبيان، قال ديفيد هانت، الرئيس التنفيذي لـ"الخليج للتمويل": "يبدو أن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تجاوز المصاعب التجارية التي واجهها في نهاية عام 2015. فقد سجل استبيان 'نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات' للربع الأول من عام 2016 انتعاشاً حذراً للنمو ونظرة أكثر تفاؤلاً حيال الإيرادات والمبيعات. وقد كسر كل من إجمالي الطلبات وتوقعات المبيعات حاجز الـ50% بينما كانت توقعات النمو إيجابية بنسبة 78%".

وأضاف هانت: "ومع ذلك، لم نتخطى المخاطر بعد. فلا تزال رغبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعيين المزيد من الموظفين ضعيفة، حيث لم تسجل 58% منها تعيين موظفين جدد على أساس ربع سنوي، في حين أبدت 82% منها أنها لا تعترم تعيين موظفين جدد في الربع المقبل. ومما يبعث على الارتياح أن جميع المؤسسات تقريباً لا تخطط لخفض عدد موظفيها. وفي حين أن قطاع الأعمال قد لا يكون في حالة انتعاش حالياً، إلا أنه يظل في مستوى لا يتطلب تسريح الموظفين".

### لا مزيد من تسريح الموظفين

بحسب نتائج الاستبيان، ارتفعت نسبة المؤسسات التي أشارت إلى تعيين موظفين جدد من 29% في الربع الرابع من 2015 إلى 41% في الربع الأول من 2016، بينما أفادت 58% منها بأنها حافظت على العدد ذاته، مما يشير إلى زيادة ضعيفة في وتيرة التوظيف. لكن المؤسسات المشاركة في الاستبيان كانت أقل انفتاحاً في الربع الثاني، إذ أعلنت 82% منها أنها لن تقوم بتعيين موظفين جدد، وهي نسبة

غير مسبوقه وأعلى من نسبة الربع الرابع من العام 2015 بـ 67%، فقد أفادت واحدة فقط من كل ست مؤسسات بأنها ستبحث عن موظفين جدد.

### ارتفاع حذر في النمو والمبيعات

أشارت 62% من المؤسسات التي شاركت في الاستبيان بأن عدد الطلبات المستلمة في الربع الأول من عام 2016 كان أكبر، بينما أشارت مؤسسة من بين كل ثلاثة أن العدد لم يتغير. وبذلك تكون المجموعة الأولى من المؤسسات قد سجلت ارتفاعاً بنسبة 25% عن الربع السابق، بينما بقيت المجموعة الثانية بنفس النسبة. تبقى هذه النسبة أقل بكثير من نسبة الـ 84% المسجلة في الربع الأول من عام 2015، والذي ربما يكون أدنى مستوى يتم تسجيله مع نهاية عام 2015 وبداية عام 2016.

من بين المؤسسات التي شملها الاستبيان، قالت 78% من المؤسسات إلى أن الربع الثاني سيشهد ارتفاعاً في وتيرة النمو، بنسبة 20% مقارنة بالربع الرابع من عام 2015. ومن حيث المبيعات، لا تزال 53% من المؤسسات متفائلة وتتوقع زيادة ربعية، بينما 42% من المؤسسات لا زالت دون تغيير.

### تواصل الضغط على الدفعات المستحقة

وعند سؤالها حول ما إذا كانت قدرتها على تحصيل الدفعات المستحقة قد تحسّنت خلال الربع الأخير، جاء الجواب مثيراً للاهتمام، حيث أشارت نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (49%) إلى أنها شهدت تحسناً، وهو ضعف عدد الإجابات في الربع الرابع من العام 2015؛ وعلى الرغم من ذلك فإن واحدة من أربع مؤسسات (23%) شهدت تراجعاً، وواحدة من ثلاث مؤسسات (29%) لم تشهد تغييراً. ويبقى السداد المتأخر للدفعات المستحقة مسألة مهمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من أنها شهدت تحسناً ملحوظاً على هذا الصعيد.

### انتعاش في قدرة الحصول على التمويل

وعند سؤال المؤسسات التي شاركت في الاستبيان عن قدرتها على جمع رأس المال في الربع الأول من 2016، أشار نصفها إلى أنها لاحظت تحسناً محدوداً، وهي ضعف النسبة المسجلة في الربع الرابع من 2015. وكان هناك أيضاً تراجع حادّ من حيث انخفاض القدرة على الحصول على التمويل، حيث أوضحت 16% فقط من المؤسسات أنها تشهد ضعفاً في السوق على هذا الصعيد مقارنة مع 36% في

الربع الرابع من العام 2015. ولكن تبقى هذه النسبة أقل بكثير من النسبة المسجلة في الربعين الأول والثاني حيث كان التمويل متاحاً بسهولة أكثر.

### توسيع البنية التحتية يشكل الأولوية القصوى

ذكرت حوالي نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (47%) بأنها سوف تستثمر في البنية التحتية في الربع المقبل. بينما أفادت أكثر من نصف المؤسسات في الربع الرابع من العام 2015 بأنها ستستثمر في تحسين علاوات الموظفين. وترى "الخليج للتمويل" أن هذا التحول يشكل تطوراً طبيعياً مع استثمار الشركات في البنية التحتية الجديدة كأداة رئيسية لتحقيق مكاسب في بيئة الأعمال الحالية التي تتطلب استثمارات تكنولوجية لا بأس بها.

وأضاف ديفيد هانت: "يمكن وصف هذا الربع بكونه فترة تأرجح ما بين النمو والاستقرار. وإجمالاً، فقد أظهر استبيان 'نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات' للربع الأول من عام 2016 انتعاشاً حذراً في النشاط التجاري، في حين لا تزال المؤسسات تتمسك بنظرتها الخاصة بتعيين موظفين جدد وتتجنب التوسع على المستوى الإقليمي. ولكن من الملاحظ أن نتائج هذا الاستبيان جاءت في بعد تراجع أكثر في السوق مقارنة بالأرباع السابقة، وسوف نتمكن من تكوين صورة أوضح لمعرفة ما إذا كان هذا الانتعاش قصير الأجل، أم أنه سيستمر لفترة طويلة".

-انتهى-

**نبذة عن الخليج للتمويل:** تعدّ الخليج للتمويل، التابعة بالكامل لشعاع كابيتال، الشركة الرائدة في مجال تمويل الأعمال وتوفير الحلول التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة. وتأسست الخليج للتمويل منذ 18 عاماً، وترتكز أنشطتها على توفير شريحة عريضة من الحلول التمويلية مثل تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة، والتمويل التجاري، وقروض تمويل المعدات والمركبات للشركات، وتمويل التجارة، والتمويل البحري. وتتواجد مكاتب شركة الخليج للتمويل، التي تتخذ من دبي مقراً رئيسياً لها، في كل من دبي والشارقة وأبوظبي، وتقدم خدماتها للعملاء في مختلف أنحاء دولة الإمارات.

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:

برنزويك غلف



الخليج للتمويل  
GULF FINANCE

+971 4 446 6270

[shuaa@brunswickgroup.com](mailto:shuaa@brunswickgroup.com)

أو بقسم الاتصال المؤسسي لدى شركة شعاع كابيتال:

+971 4 3651 872

[ccdesk@SHUAA.com](mailto:ccdesk@SHUAA.com)

[www.SHUAA.com](http://www.SHUAA.com)